وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة البصرة

قسم الجغرافية

الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل

الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل

المقدمة

يتميز العراق موارد طبيعية وفيرة ، وقدرات بشرية متنوعة ومدربة ، وموقع جغرافي مشهور ، وهي مقومات تشكل بمجملها الأرضية الملائمة لانطلاقة تنموية كبيرة تضعه في مقدمة الاقتصادات الواعدة في المنطقة إلا أن سوء إدارة الاقتصاد العراقي ، والمشكلات الموروثة عن اقتصاد الحرب ، والمشكلات الناجمة من الحصار الاقتصادي ، أدت مجموعها إلى استتراف الموارد المالية ، وتدمير البنية التحتية ، وزيادة المعاناة اليومية لملايين العراقيين بسبب الفقر والعوز والبطالة ، فضلاً عن ذلك فقد أفرزت الحرب الأخيرة مشكلات جديدة للاقتصاد العراقي تتمثل اعمال النهب والسلب والتخريب لمؤسسات الدولة وبنيتها الصحية ، وتدني مستوى الخدمات العامة ، وغياب الأمن والاستقرار ، ومع أن هذه القيود والمشكلات تلقي بظلالها القائمة على الاقتصاد والمجتمع العراقي ، إلا أن وفرة الموارد الطبيعية والبشرية ،وفي ظل إدارة اقتصادية سليمة ومتحررة من مظاهر الفساد وهدر الثروات ، ومن خلال، تبني سياسات اقتصادية فعالة في ضوء حاجات الاقتصاد العراقي ، من شأنها أن ترسم صورة أكثر تفاؤلاً للمستقبل الاقتصادي للعراق . غير أن هذا التفاؤل يرتبط على مدى التقدم في العملية السياسية وتأمين قيادة مستديرة تراعي مصالح الشعب وتحترم القانون والمؤسسات .

أ- الاقتصاد العراقي خلال عقد السبعينات

شهد الاقتصاد العراقي تطوراً هاماً في حقبة السبعينات من القرن الماضي ، تمتع العراق خلالها بالاستقرار النسبي عن النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تمتع بموارد مالية كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط ونجاح التأميم في عام ١٩٧٢ ، وقد جرى خلال حقبة السبعينات انجاز خطتي التنمية للفترتين ١٩٧٠ – ١٩٧٤ و ١٩٧٦ – ١٩٨٠ . اللتين استهدفنا إحداث تطورات هائلة في الأداء الاقتصادي للقطاعات السلعية والخدمية وبخاصة خطة ١٩٧٦ – ١٩٨٠ التي تمتعت بتمويل ضخم للمشاريع التنموية (٧ر١٥ مليار دينار خطه ١٩٧٦ – ١٩٨٠ مقابل ١،٧ ، واتسمت بنمو كمي متميز انعكست إيجابا على مستوى معيشة المواطنين ، حيث ارتفع الدخل القومي العراقي من (٢١٢٢٦) مليار دينار عام ١٩٧٥ إلى (١٥١٢٢٣) مليار دينار عام ١٩٨٠ كما أن معدل دخل الفرد العراقي ارتفع من (٣٤٩) دينار عام ١٩٧٦ إلى (١١٦١) دينار عام ١٩٨٠وعلى العموم فقد شهدت حقبة السبعينات وضع

الأسس المادية لتطور قطاعات الاقتصاد السلعية والخدمية وانجاز البنية التحتية ، حيث حقق الجانب الاجتماعي (الصحة والتعليم اساسا) نمواً بنسبة (٥١٨%) سنويا إذ تزايد نصيب الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي م من (٦٩٠) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (١٠٠٠) مليون دينار ، عام ١٩٨٠ أي بمعدل سنوي قدره (١٠,١٤%) ، كما ارتفع الاستهلاك العام من (٧٤٨) مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى (١٩٧٦) مليون دينار عام ١٩٨٠ ، غير أن هذه الانجازات لا تخفي أحد أهم العيوب الخطرة لإستراتيجية التنمية في العراق ، وهي انسياقها وراء مستويات الإيرادات النفطية بحيث أصبحت التسمية في العراق دالة على العائدات النفطية ، ويؤكد هذه الحقيقة ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي التأثيرات السلبية والخطيرة للريع النفطي الهائل في تجاوز عمليات التراكم الرأسمالي من خلال الفوائض الاقتصادية التي تولدها عوامل الإنتاج الوطنية لزيادة النمو الاقتصادي والتشغيل ، وهو ما أدى لاحقا إلى خلخلة القواعد . الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفئات الاجتماعية المنتجة والغيار دورها المهم في التنمية كما كان لفشل مشاريع القطاع العام وضمور دور القطاع الخاص في خلق فوائض اقتصادية ومالية كافية لتمويل الاستثمارات والاستيرادات من أسباب الإخفاق في تنويع مصادر الدخل القومي وتأمين متطلبات رفع مستوى النمو والتنمية من دون التوسع في الاعتماد على العائدات النفطية . ومن العيوب الأخرى إخفاق المخططين والمنفذين في إنفاق الأرصدة المخصصة لبرامج التنمية حيث لم تزد نسبة الإنفاق الفعلي على المخطط عن(٦٤%) في خطة التنمية الاقتصادية ١٩٧٦–١٩٨٠ وعلى الرغم من ذلك فقد اعتبرت حقبة السبعينات المرحلة للهمة في مسار تطور الاقتصاد العراقي.

ب– الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانيات

أدت الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠– ١٩٨٨ إلى تدمير البنية التحتية لقطاع النفط العراقي وبضمنها حقول النفط ومنشآت التصدير مما أدى إلى انخفاض إيرادات النفط من (٢٦,١) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (١٠,٤) مليار دولار عام ١٩٨٩ وبسبب الأهمية الإستراتيجية للريع النفطي المالي في

تشكيل الاقتصاد السياسي التنمية بدرجة تفوق أنماط التأثيرات الاقتصادية الاعتيادية ونتيجة للاعتماد الكبير للدولة على الريع النفطي من جهة واعتماد المواطنين بدرجة كبيرة على الدولة في توليد دخولهم ، فقد القى التراجع في الإيرادات النفطية بظلاله على الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلى الاجمالي التي انخفضت من الثلثين الى الثلث بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . يبرز الأثر الهام الآخر للحرب بنضوب تدريجي لاحتياطي العراق من العملات الأجنبية والتي كانت تبلغ (٣٥) مليار دولار غاية عام ١٩٧٩ ، وتزايد الاعتماد على قروض المجهرين الأجانب ثم الديون الطويلة : الأجل ، وتمكنت الحكومة العراقية بفضل ما تمتلكه من احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية ، والمساعدات المالية الكبيرة التي قدمتها الدول الخليجية وبالذات السعودية والكويت ، من اعتماد سياسة اقتصادية استهدفت الإبقاء على مستويات الإنفاق المدني على الرغم من التوسع الكبير في حجم الأنفاق العسكري في العراق تجلت هذه التوجهات بارتفاع الاستيرادات المدنية من (٢,٦) مليار دولار عام ١٩٧٨ إلى (١٧,٣) مليار دولار عام ١٩٨٢ ، من اجل تخفيف آثار الحرب على المستوى المعيشي . وعلى الرغم من ذلك كان للحرب تأثيرات بالغة على أداء الاقتصاد العراقي ونمو قطاعاته نتيجة لضخامة الأعباء والتكاليف حيث أرتفع الانفاق العسكري العراقي من (٣,١) مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى (٢٥,٩) مليار دولار عام ١٩٨٤ فيما بلغ مؤشر والعبء العسكري أي نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥٤,٤% عام ١٩٨٤ ، فيما بلغت النسبة المئوية للإنفاق العسكري إلى الإنفاق الاجتماعي نحو ٢٧١% . وقد رافق ذلك تراجع ايرادات النفط المصدر الرئيس النقد الاجنبي فضلا عن متطلبات التعبئة البشرية التي تطلبت تحويل جزء مهم من قوة العمل العراقية من القطاع المدني إلى القطاع العسكري ، وقد انعكس كل ذلك على الأداء الاقتصادي لمجمل القطاعات حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (٩,٤%) سنويا خلال المدة ١٩٧١ – ١٩٨٠ إلى (١,٧%) خلال المدة ١٩٨٠ – ١٩٩٠ كما تراجع متوسط دخل الفرد الحقيق . بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٩ خلال سنوات الحرب من (٩٩٧,٨) دينار عام ١٩٨٠ إلى (٩٩٧,٨) دينار عام ١٩٨٠ الى ٣٦٠,٩دينار . وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى ٢٧٩,١ عام ١٩٨٨ بأسعار عام ١٩٧٩ ، رافق ، انخفاض في قيمة النقود بنسبة ٦٤,١% خلال المدة ١٩٧٩ – ١٩٨٨ ، ونظراً لطول مدة الحرب وجسامة تكاليفها فان نسب التضخم هذه لا تعد مرتفعة بالقياس إلى ما شهده العراق خلال عقد التسعينات ، بسبب ما تمتع به العراق من احتياطيات هائلة من النقد الأجنبي ، ودعم من أقطار الخليج العربي ، وثقة ائتمانية راسخة في السوق المالية الدولية ، ومع أن الانعكاسات السلبية للحرب على الاقتصاد العراقي كانت كبيرة ومؤثرة إلا أن الإنفاق الحكومي وخاصة في

مجالات التنمية الاجتماعية ظل مرتفعاً ولذلك لم يشهد مستوى التنمية البشرية ومستوى الإنفاق العائلي تراجعاً بل أحرزا تقدماً في بعض جوانبهما عما كانا عليه قبل الحرب ، حيث ارتفع متوسط السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد العراقي من (٢٦٧١) سعره عام ١٩٧٩ إلى نحو (٣٥٨١)سعره عام ١٩٨٨ كما أن نسبة الإنفاق على الغذاء ضمن مجمل انفاق الفرد ارتفع من (٤٦,٣)، عام ١٩٧٩ إلى (٥٠,٢%) عام ١٩٨٨ ، وتضاعف استهلاك الفرد من الماء الصافي من (٣٥ م٣) عام ١٩٧٩ إلى (٧٠ م٣) عام ١٩٨٨ ، وفي مجال التعليم ارتفع تلاميذ المدارس الابتدائية من ٢٤٥٠ مليون عام ١٩٧٨ – ١٩٧٩ إلى ٣,٠١٠ مليون عام ١٩٨٨ أي بنسبة (٢٣%) وزاد عدد المعلمين. أما قطاع الصحة فقد حقق تطوراً لمواجهة اثار الحرب ، فقد ارتفع عدد الأطباء والصيادلة من ٣٩٤٢ عام ١٩٧٩ إلى ٨٣٠٦ عام ١٩٨٨ وبالتالي ازدادت نسبتهم لكل ألف من السكان من (٣١) عام ١٩٧٩ إلى (٤٩) عام ١٩٨٨ ، كما ازدادت عدد المستشفيات من ١٩٨ عام ١٩٧٩ إلى ٢٥٦ عام ١٩٨٨ ، فيما زاد عدد الأسرة فيها من ٢٤٨٠٠ عام ١٩٧٩ إلى (٢٨٩٠٠) عام ١٩٨٨

جـ- الاقتصاد العراقي في ظل الحصار (١٩٩٠ – ٢٠٠٣)

أدت حرب الخليج الثانية في بداية عام ١٩٩١ ، إلى آثار بالغة الخطورة في الاقتصاد العراقي ، وتتركز . هذه الآثار في تدمير المنشآت والبنية الأساسية وازدياد معاناة أعداد كبيرة من السكان ، والتسبب في تلوث البيئة على نطاق واسع ، فقد دمرت وبشكل يكاد يكون تاماً ، منشآت الإنتاج والتكرير والتصدير النفطية ، وفضلا عن المنشآت الزراعية والصناعية ومرافق البنى التحتية من طرق وجسور ومخازن ومنشآت عامة ، واثر ذلك وبشكل سلبي على حجم وطبيعة الخدمات المقدمة للسكان وأداء القطاعات الاقتصادية في العراق بشكل عام ، وقد سبق هذه : حرب بعدة أشهر فرض حصار اقتصادي شامل على العراق وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٦١١ في ٦/آب/١٩٩٠ بسبب احتلال العراق للكويت . وقد أدى الحصار إلى القطاع صلة العراق بالعالم الخارجي ، وتوقف بشكل يكاد يكون تاما . أي شكل من أشكال التبادل الاقتصادي بينه وبين العالم الخارجي ، وبالتالي ضياع موارد العراق من العملات الاجنبي والذي، يأن معظمة من تصدير النقط الخام وقد افرز ذلك آثارا بالغة الخطورة في الاقتصاد العراقي جعلته يعاني من حالة كساد تضخمي انعكس على مجمل حياة السكان بحيث أصبح الفقر هو السمة الغالبة فيه ، فقد انحسر العرض الكلي للسلع وبالذات الغذائية منها بعد أن كان العراق يعتمد على الاستيراد في تلبية نحو ٧١% من احتياجاته من المواد الغذائية عام ١٩٨٩ ، ومع توقف تصدير النفط العراقي المصدر

الأساس للعملات الأجنبية ، عجزت القطاعات الإنتاجية السلعية عن تلبية الطلب ، واضطرت الدولة إلى اللجوء إلى الجهاز المصرفي لتمويل النفقات التي نمت وتأثرها معدلات عالية بسبب تزايد معدلات التضخم وتقديم الدعم للمواد الغذائية من خلال البطاقة التموينية بأسعار رمزية . ففي اقتصاد مفتوح كالاقتصاد العراقي حيث تساهم التجارة الخارجية بنسبه ٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٩ . يؤثر الحصار ليس فقط على المتاح من السلع الاستهلاكية الغذائية منها والكمالية وإنما يؤدي أيضا إلى تقليص المتاح من المدخلات والسلع الرأسمالية الضرورية لتشغيل قطاعات الاقتصاد الوطني كافة ، فمثل هذا النقص يؤدي ليس إلى تراجع الإنتاج بسبب انما الذي تفاقم نتيجة الى انهيار صرف الدينار العراقي وهو ما أفضى إلى الارتفاع الحاد بالأسعار بمعدلات عالية جدا ، مما أدى إلى انهيار الدخول الحقيقية للأفراد ولا سيما أصحاب الدخول المحدودة ، وتركت آثارا اقتصادية واجتماعية بالغة السوء على مجمل حياة السكان وقد انعكس الى تضخم المفرط خلال فترة الحصار على توزيع الدخل والثروة فازداد الغنى غني والفقير فقرا وتعمقت الهوة بين الأغنياء والفقراء وزادت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من ٣% في الحضر و٨% في الريف ، عام ١٩٨٨ الى ٢٠,٨% في الحضر و ٢٢,٣% في الريف عام ١٩٩٣ فيما زادت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر ويشير ارتفاع الفقر المطلق في العراق إلى انخفاض المستوى المعيشي في الطبقات الوسطى الموظفين ، المتقاعدين ، صغار المزارعين ، العاملين بأجور محددة وانتقالها إلى دون خط الفقر المطلق في بعد أن تدهور متوسط دخل الفرد من (١٤٧٠) دولارا عام ١٩٨٩ إلى (٢٥٢) دولارا عام ٢٠٠٠ ، وهو ما يندرج بين دخول الشعوب الأكثر فقراً في العالم .

وفي هذا السياق يمكن التوثيق بان جوهر المشكلة الاقتصادية في العراق يتجسد على نحو واضح بتراجع اج المحلي الجمالي من (٥٣,٩) مليار دولار عام ١٩٨٠ ال)١٢) مليار دولار عام ٢٠٠٣ تؤكد الأرقام ليس فقط تبديد النمو الحقيقي للاقتصاد العراقي لمدة (٢٣) عاماً وإنما تشير أيضا إلى التدهور المفزع في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ان الناتج للتحقق في عام ١٩٨٠ كان مخصصا لمواجهة متطلبات نحو (١٣) مليون إنسان في حين أن الناتج المتحقق في العراق كان معدا لمواجهة متطلبات حياة أكثر من (٢٧) مليون إنسان وعلى الرغم من تفاقم الفقر والبؤس وشظف العيش وتردي نوعية حياة الإنسان العراقي خلال مرحلة الحصار الاقتصادي ، إلا انه لم تحدث في هذا البلد أية أزمات إنسانية كبرى والمجاعات والأوبئة وهذا يرجع بالدرجة الأساس إلى تطبيق نظام البطاقة التموينية التي

توفر الحد الأدنى الضروري من الغذاء لكل شخص في العراق من جهة وتوفير الخدمات الصحية المجانية وشبه المجانية من جهة اخرى .

رؤية مستقبلية للاقتصاد العراقي

يرتبط المستقبل الاقتصادي للعراقي بعوامل سياسية واقتصادية عديدة لعمل أبرزها، الوضع الأمني والسياسي في العراق ، المدة الزمنية لتواجد قوات الاحتلال الأمريكي في العراق ، نوع وطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة ، الفلسفة السياسية النظام الحكم المقبل في العراق ، طبيعة وحجم الإصلاحات الاقتصادية المزمع تطبيقها في العراق ، حجم العوائد النفطية ، الديون والتعويضات وكيفية التعامل معها ، مستوى الاستثمار المتوقع توظيفه في العراق ، وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي سنتطرق بشيء من التفصيل إلى أهم العوامل المؤثرة ع في المستقبل الاقتصادي للعراق وهي على النحو الآتي :

١- العوائد النفطية

يمتلك العراق ثاني أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم بعد السعودية والذي يقدر ب (١١٥) مليار برميل من النفط ، وهو ما يمثل نسبة (١١%) من الاحتياطيات العالمية ، بل يقدر بعض بالباحثين في مراكز البحوث الغربية ، إن الاحتياطيات المحتملة للعراق قد تفوق هذا الرقم بكثير وتجعله يقترب من الاحتياطي السعودية التي تمثل نحو ٢٥٪ من الاحتياطي النفطي العالمي . وذلك لان التنقيب عن النفط العراقي قد توقف تقريبا منذ عام ١٩٨٠ كما أن نحو ٥٠% من الحقول النفطية لم يجر تقويمها بعد ومنها للمنطقة الشمالية الشرقية ومنطقة الصحراء الغربية والتي يعتقد أنها تحتوي على (١٠٠) مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير مستثمر تعد كلفة انتاج النفط في العراق هي الادنى في العالم لان الحقول النفطية تقع على اليابسة وغير عميقة ومعظمها كبيرة جداً ولا تحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة وفي الوقت الذي تقدر الاستثمار الازمة لإنتاج برميل واحد يومية لأكثر من ١٠ آلاف دولار خارج منطقة الخليج العربي ونصف هذا المبلغ في منطقة الخليج في حين ينخفض الرقم الى ٣٢٠٠ دولار في العراق كما انه يعد العصب الرئيس للاقتصاد العراقي وتؤدي العوائد المالية الناجمة عن تصدير النفط الخام دوراً محورياً في تغذية الميزانية العامة والقطاعات الاقتصادية ، وهو يؤدي بمعنى آخر دور محرك التنمية في العراق . يمثل القطاع النفطي نحو (٧٤%) من الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، وتهمن عوائد صادرات النفط على أكثر من (٩٣) من إيرادات الحكومة و(٩٨%) من إجمالي الصادرات العراقية لعام

٢٠٠٣ ، ناهز انتاج العراق من النفط الخام . (٢) مليون ب/ي عام ٢٠٠٤ يكرر منه في مصافي النفط العراقية نحو (٤٠٠) ألف ب/ي وما يتبقى من ذلك أي نحو (١,٦) مليون ب/ي يصدر إلى الخارج ، والمعروف أن حجم الصادرات النفطية ومستوى أسعار النفط هما اللذان يحددان مستوى العوائد النفطية التي تجاوز في العراق الى ١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤ .

الديون الخارجية والتعويضات

تمتع العراق بميزة تحرره عن الديون الخارجية منذ أوائل عقد الخمسينات من القرن الماضي ، لكن الحرب العراقية – الإيرانية استترفت احتياطاته من العملات الأجنبية البالغة (٣٥) مليار دولار ، كما عرضته إلى ديون خارجيه ضخمه قدرها صندوق النقد الدولي : – (١٢٥) مليار دولار وقد أدى احتساب فائدة مركبه مند عام ١٩٩١ وبمعدل (٦%) دوراً كبيرا في تفاقم المديونية الخارجية العراقية ، فالديون العراقية تضاعفت محدود ثلاث مرات بفعل الفوائد والفوائد التأخيرية بسبب الحصار الاقتصادي على العراق وقرارات مجلس الأمن الدولي التي لم تسمح للعراق باستلام ارصدته لخدمة هذه الديون كما أن الارصدة العراقية بحكم كونها مجمدة لم تحصل على الفوائد التي كان بالإمكان استخدامها لإطفاء جزء من الديون العراقية ، وبالنسبة للدول الدائنة للعراق فان ثلثها تقريبا أي بحدود (٤٠) مليار دولار تعود إلى دول نادي باريس بينها (٢١) مليار دولار أصول أساسه والبقي فوائد متأخرة منذ عام ١٩٩٠ . واستنادا الى نادي، باريس فإن العراق مدين بصورة خاصة خارج الفوائد المتأخرة . فضلاً عن ذلك فان العراق مدين بحوالي (٦٠) مليار دولار إلى دول الخليج بالذات ولدول الكتلة الاشتراكية السابقة مثل بلغاريا ورومانيا وبولندة . وهناك أخيرا مبلغ يتراوح ما بين (٢٠ – ٣٠) مليار دولار مستحقة كديون قصيرة الأجل للبنوك التجارية والشركات الخاصة . إن تعامل الدائنين مع الديون العراقية. تخفيضها ، أسلوب جدولتها ستؤثر على حجم العملات الأجنبية التي سيتاح للعراق التصرف بها وبالتالي ستحدد وعلى نحو كبير آفاق انعاش اقتصاده ، وبهذا الصدد توصلت دراسة أعدها صندوق النقد الدولي إلى ضرورة حصول تخفيض جوهري يتراوح ما بين (٩٠ – ٩٥%) من مجموع ديون العراق الخارجي لكي يستطيع الاقتصاد العراقي مواصلة عملية النمو الاقتصادي وإدامة خدمة ديونه وقد اتفقت مجموعة الدول الصناعية السبع7G في اواخر عام ٢٠٠٤ على تخفيض ديون نادي باريس بنسبة ٥٨٠% وهو ما يعادل (٣٣) مليار دولار وعلى مدى ثمان سنوات وعلى ثلاث مراحل حيث يبدأ الخفض في المرحلتين الأولى والثانية بمعدل ٣٠% ثم الى ٢٠% في لمرحلة الثالثة ، وهذا الخفض التدريجي في الديون العراقية يشترط قيام العراق بحزمة من الإصلاحات

الاقتصادية على وفق الوصفات النقدية لصندوق الهادف نحو تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد سوق وإدماجه في الاقتصاد الدولي وبالمنظومة الاقتصادية الرأسمالية ، وهو ما يؤشر بوضوح الاشتراطات السياسية والاقتصادية التي تفرضها دول نادي باريس على العراق كي يتم إطفاء جزء من الديون العراقية وبمراحل ثلاث وتقدر قيمة التعويضات بأكثر من(٣٠٠) مليار دولار، قدمت أكثر من (٥٠) دولة مطالبها بهذا الخصوص ومنح معظم الأموال إلى الكويت . إذ وافقت لجنة التعويضات على مطالب بلغت قيمتها نحو (٦٣) مليار دولار دفع العراق منها حوالي (١٨،٨) مليار دولار منها (٦٠%) للكويت ، وذلك منذ بدء العمل باتفاق النفط مقابل الغذاء ، وهو ما يعادل أكثر من ربع مجموع قيمة الصادرات العراقية خلال مراحل البرنامج الثلاث عشرة . وقد دفع العراق منذ سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ تعويضات (١،٨) مليار دولار معظمها (٧٨) ذهبت إلى الشركات المتعددة الجنسية وفقاً للإحصائيات الواردة على موقع لجنة التعويضات الدولية بشبكة الانترنت . إن مطالبات التعويضات قد تمت في وقت كان العراق بعيداً عن مناقشته هذه الطلبات وتحديد اقيامها . . إن الأعباء المالية الضخمة التي أفرزتها مشكلتي الديون والتعويضات ستحد كثيراً من قدرات الاقتصاد العراقي على النمو والتطور ، وبذلك ستقترن آفاق النمو المستقبلية للاقتصاد العراقي بمدى. القدرة الحالية على معالجة معضلتي الديون والتعويضات .

٢- حجم الاستثمار

يعد الاستثمار من الأنشطة الاقتصادية الهمة ، بسبب ما يتمخض عنه من الإضافة إلى رأس المال الحقيقي في المجمع من خلال استخدام الموارد السلعية للمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو التوسع فيها ، فصلاً عن الإضافة إلى المخزون السلعي بعد هو الآخر استثماراً مهماً مهما كانت طبيعة السلعة . وفي المقابل يعد الاستثمار أكثر أنواع الإنفاق تغيرا للتقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وما يعكسه ذلك من آثار سلبية أو ايجابية في التوقعات المستقبلية لرجال الأعمال . في العراق ثمة حاجة ماسة إلى رفع مستوى التراكم الرأسمالي في الاقتصاد العراقي ، من خلال القيام باستثمارات ضخمة ليس من اجل إعادة اعمار البني الاساسية ومرافق في الاقتصاد الأخرى فحسب وإنما من اجل تمويل التنمية

الاقتصادية وتعويض فرص النمو الصناعة المخزون المستنفد . وفي الوقت الذي تدنت فيه نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق من (٢٩,١%) عام ١٩٩٠إلى (١٩,٣%)عام٢٠٠٣ ، فان الضرورة تقتضي العمل الجاد على رفع هذه النسبة لانها الوسيلة الأساسية لتحقيق زيادة كبيرة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، ومن ثم قدرة قوى الإنتاج على النمو، والتطور ، فضلاً عن القدرة على استخدام وتطبيق للمعارف الفنية والتكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج ، غير أن حجم الاستثمار ونسبته يعتمدان إلى حد كبير على مستوى الدخل الحكومي والدخل الفردي ومع انهما متواضعان ولا يفيان لوحدهما باحتياجات ومتطلبات الاقتصاد العراقي حالياً ألا أن البرنامج الاستثماري الذي تبلغ كلفة . (٣٠) مليار دولار للسنوات ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ يتضمن توفير نحو ٥١% من الموارد العراقية الذاتية و (٤٩%) من المصادر الخارجية وبواقع (٣٥%) من القروض الطويلة الأجل و (١٤%) من معونات الدول المانحة . وفي ميزانية عام ٢٠٠٥ وتوقعاتها لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ يشكل الانفاق الاستثماري نحو ٢٨% من مجموع الأنفاق في الميزانية العامة خلال السنوات ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ ، كما انه يشكل حوالي ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي ، ومن المتوقع أن يساهم الإنفاق الاستثماري في تحقيق معدل نمو اقتصادي قدرة ١٢% سنويا خلال هذه المدة . ولمعالجة الصعوبات المحتملة في الحصول على الأموال من المصادر الخارجية الدائنة ، يغدو من الضروري الاهتمام بتشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق وجعله مهمة رئيسة في التوجه الاستراتيجي الاقتصادي ، من خلال السعي لتوفير الحوافز والإعفاءات الملائمة للمستثمرين الأجانب على أن يتم ذلك بالشروط العراقية وما يسجم وحاجات البلد وبهذا الصد. يبغي على الدولة أن تصطلح بدورها في توفر المناخ الاستثماري لملائم في العراق من خلال قيامها بإنفاق محسوس في مجالات التعليم والصحة والماء والكهرباء وغيرها من الخدمات الأساسية التي تحفز الاستثمار الأجنبي ، وتخلفها يمثل احد المعوقات الأساسية للاستثمار لأنها تزيد من تكاليف التشغيل وبالتالي التكاليف الاستثمارية كما ينبغي اعتماد سياسات نقدية تحقق الاستقرار الاقتصادي . وتبني سياسات مالية تجنب العراق مخاطر التضخم ، نخلص من ذلك إلى أن المصادر الداخلية العراقية يعتمد عليها بصورة اكبر من المصادر الخارجية في مواجهة متطلبات عملية إعادة الأعمار وتنمية قطاعات الاقتصاد لو. توفر للعراق التحرر من الأعباء والالتزامات الخارجية .

فضلاً عن ذلك فان جل الاستثمار المحلي في العراق يعتمد على عائدات النفط ، حيث يمثل النفط المورد المالي الأساسي للدولة لا سيما وان العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم ، الأمر

الذي يستدعي وضع خطة راجعة لإعادة تأهيل البنية الأساسية القطاع النقط ورفع القدرة الإمامية إلى نحو (٣,٥) مليون ب/ي عام ٢٠٠٨ ، وتقدر تكاليف زيادة الإنتاج إلى هذا الهدف والمحافظة عليه بحدود (٤) مليار دولار . وعلى ذلك يرتبط للمستقبل الاقتصادي للعراق ، وعلى نحو كبير بحجم الاستثمارات التي تنفذ والتي تعتمد هي الأخرى بشكل رئيس على مستوى عائدات النفط المستقلية

٤- سياسات الإصلاح الاقتصادي

على الرغم من أهمية الدعوة إلى إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد العراقي ، في إطار تطبيق مؤسسي لحزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الكلية وبرامج الإصلاح الاقتصادي ، من اجمل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم والاستفادة من تحرير التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، فان هناك حاجة لتحقيق التكامل بين الدعوة لتنظيم النشاط الاقتصادي عبر تطبيق السياسات المالية والنقدية الكلية وتشجع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في زيادة الإنتاج والاستثمارات ، وبين دور الدولة الهام في الانتفاع من العوائد النفطية والإيرادات العامة في استكمال وتطوير البنية الأساسية ، وفي تنظيم التوازن الاقتصادي الكلي في ظروف وما زالت فيه مؤسسات السوق ناقصه ، وفي القيادة التنمية حقيقيه يكون الإنسان فيها الوسيلة والغابة معاً ، لذلك تبغي أن تعتمد إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي في العراق على اضطلاع القطاع العام بمهمة تشجيع السوق الحرة لتحقيق النمو الاقتصادي وفي الوقت ذاته إدارة نظام اجتماعي يضمن المساواة . ويمكن الاشارة الى اهم سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق ما يلي:

أ- تعزيز دور القطاع الخاص

لم يستطع القطاع الخاص أن يؤدي دوراً فاعلاً في الحياة الاقتصادية في العراق في المراحل التي – سبقت سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ وظل نشاطه محدودا ومقلدا للمشاريع التي تحقق نجاحا في العراق . وعلى الرغم من ذلك فان ثمة دوراً ريادياً يمكن أن يضطلع فيه القطاع الخاص في أعمار العراق والعملية التنموية ، نظراً لما يملكه من خبرات ومهارات كبيرة في قطاع البناء والتشيد ، كما يمكن للقطاع الخاص أن يساهم بشكل فاعل في توفير العديد من السلع المحلية لا سيما في صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والإنشائية والصناعات التراثية ، وعلى الحكومة العراقية أن توفر الخدمات العامة والبني الأساسية اللازمة بأسعار ملائمة تساعد على نمو القطاع الخاص وتعزيز مركزه التنافسي ، كما

يجب ضمان الأمن وتقوية سلطة القانون وإزالة القيود التي تعيق حركة القطاع الخاص وتعزز دوره في النشاط الانساني في البلد.

ب – إصلاح الشركات الحكومية

تمتلك الحكومة العراقية (١٩٢) شركة يعمل فيها نحو نصف مليون عراقي ،تعرض معظمها إلى السلب والنهب والتخريب بعد نيسان ٢٠٠٣ ، وبالإمكان دمج بعض هذه الشركات التي تشكل عبئاً مالياً على ميزانية الدولة وتكوين مؤسسات متكاملة ذات جدوى اقتصادية ، أما الشركات الأخرى فيمكن تخصيصها وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص ، إن تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ليست عملية سهلة وإنما هي عملية صعبة ومعقدة ، وتحتاج إلى خبرة خاصة كما تحتاج إلى وقت كاف تنفيذها كما لابد من توفر د شروط أساسية لتنفيذ هذه العملية منها ، ضرورة قيام منافسة حرة ، حيث لا جدوى من تحويل شركة حكومية محتكرة إلى شركة خاصة محتكرة ، ولابد من تنشيط السوق مالية العراقية التي تعني من خلف واضح ، كما أن هنالك شروطاً خاصة تتعلق بطبيعة كل شركة وخصائصها . وتتم عملية التحول هذه في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي ، وبخاصة إصلاح القطاع العام ومنحه الشروط ذاتها التي تتوفر للقطاع الخاص ، من اجل أن تكون المنافسة عادلة وتحقق مصلحة الاقتصاد الوطني كما ينبغي ألا يترتب على الخصخصة تكاليف اجتماعية تتمثل في تسريح عدد كبير من العاملين في الشركات العامة التي يتم تخصيصها . ولذلك يفترض أن تتزامن عملية التخصيص أو الخصخصة مع حملة إعادة الأعمار التي تساعد على تشغيل الأيدي العاملة العاطلة مما يحول دون تفاقم مشكلة البطالة في العراق

ج– إصلاح القطاع العام

تعاني المؤسسات العامة في العراق من مشكلتين رئيسيتين تتمثل الأولى في ترهل القطاع العام ، ففي العهد السابق كانت الدولة شمولية ضالعة في كل شيء وكانت الجهة المهيمنة على مقدرات البلاد والنشاطات العامة ومع أن الضرورة تقتضي ترشيق أو تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي في المستقبل القريب ، إلا أنها ستبقى تؤدي دوراً مهما في النشاط الاقتصادي وستبقى المجهز الرئيس لتقديم الخدمات العامة في المستقبل . ذلك لابد من العمل . الجاد لتطوير الإدارة الحكومية وإعادة النظر في هيكلها ، وعدم الى لدخول في نشاطات اقتصادية تنافس القطاع الخاص . وتتمثل المشكلة الثانية للقطاع العام في تفشي ظاهرة الفساد الإداري في أجهزة الدولة عموماً ويعد الفساد الإداري ظاهرة واسعة الانتشار

في العالم ، لاسيما في الدول النامية حيث يخسر العالم سنوياً ما لا يقل عن (٤٠٠) مليار دولار بسبب الفساد الإداري ، وجاء في المسح السنوي الذي أجرته أحد المنظمات الإنمائية في ت٢٠٠٤ ، إن أكثر دول العالم فسادا هي : بنغلاديش وهايتي ونيجيريا وتشاد وماينمار وأذربيجان والعراق . وقد ساهمت الإدارة المركزية الشديدة للاقتصاد العراقي في العهد السابق وانعدام مسائلة والشفافية في تفشي ظاهرة الفساد الإداري . وقد استمرت هذه الظاهرة بسبب الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة وضعف قدرات الأجهزة الأمنية والإدارات الحكومية ، وهو ما يحول دون تحقق ملموس في الإصلاح السياسي والاقتصادي وإعادة الأعمار لذلك من الضروري محاربة الفساد الإداري من في خلال الإدارة الشفافة الموارد الدولة وتعزيز دور الرقابة المالية .